Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

استمرار أحكام الإعدام في حق الصحفيين المفرج عنهم إجحاف للعدالة يتطلب تدخلًا أمميًا

سبتمبر 2024

ملخّص القضية

في مقابلة أجراها مرصد الحريات الإعلامية مع ثلاثة من الصحفيين الأربعة المفرج عنهم من سجون أنصار الله - الحوثيين، أكّدوا أنهم لا يزالون في دائرة الاستهداف بسبب استمرار أحكام الإعدام ضدهم. طالب مرصد الحريات الإعلامية وتحالف ميثاق العدالة لليمن، مكتب المبعوث الأممي بالضغط على الحوثيين لإلغاء أحكام الإعدام الصادرة ضد المفرج عنهم بموجب اتفاقيات تبادل الأسرى تحت رعاية أممية.

"استمرار المحاكمة ضدي من قبل الحوثيين (أنصار الله) يشعرني بالتهديد الدائم وأن الحكم بالإعدام لا يزال معلقًا فوق رأسي، وأعيش في خوف مستمر من أن يتم تنفيذ الحكم في أي لحظة،" يقول الصحفي اليمني توفيق المنصوري لمرصد الحريات الإعلامية.

حول ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصا الفئات الضعيفة والمهمشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ابتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز.

حول مرصد الحريات الإعلامية

مرصد الحريات الإعلامية هو أول منصة متخصصة في رصد الانتهاكات ومناصره قضايا الصحفيين في اليمن. ونشر كل المعلومات المتعلقة بالحريات الإعلامية ودعم قضايا الصحفيين على المستويين المحلي والدولي. يعمل المرصد على تقديم تقارير شهرية ودورية تقدّم صورة شاملة عن المشهد الإعلامي في اليمن، للإسهام في خلق بيئة إعلامية آمنة ويحد من الإفلات من العقاب. ويقدّم المرصد طيفاً من الخدمات الطارئة للصحفيين من خلال فريق متخصص في المجالات القانونية والنفسية والأمن السيبراني. يتبع المرصد لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي المنضوي في ميثاق العدالة لليمن.

توفيق المنصوري

المصدر: مرصد الحريات الإعلامية اليمن

حال المنصوري حال زملاءه الثلاثة الذين اعتقلتهم قوات الحوثيين عام 2015 بصنعاء بسبب مزاولتهم لمهنة الصحافة. خلال السنوات الثمانية التالية تعرّضوا الى الاخفاء القسري والتعذيب والمحاكمات الجائرة ثم إصدار احكام إعدام ضدهم ليتم إطلاق سراحهم في نهاية المطاف بموجب صفقة تبادل بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا.

ولكن لم تتوقف معاناة الصحفيين عند وصولهم الى مطار تداوين العسكري بمأرب واحتضان أهاليهم بتاريخ 16 أبريل 2023. فبعد مرور عام على ذلك، انتهت إجراءات الاستئناف في قضيتهم عندما حكمت المحكمة الجزائية الاستئنافية المتخصصة في صنعاء بإعادة ملف القضية الى النيابة، والحكم السابق بالإعدام ما يزال قائما بحسب محامي الصحفيين عبد المجيد صبره.

تكلّم مرصد الحريات الإعلامية مع المحامي صبره وثلاثة من الصحفيين الاربعة بينما لم يتسن الحصول على تعليق الصحفي الرابع حارث حميد قبل نشر هذا البيان.

الحارث صلاح حميد

المصدر: مرصد الحريات الإعلامية اليمن

يقول صبره للمرصد "لم يصدر أي قرار نهائي بإغلاق ملف القضية والمؤشرات لا يمكن التنبؤ بها إلا بعد استلام نسخة الحكم وتقييمه ودراسته" مشيرا الى حكم محكمة الاستئناف.

بالرغم من الغموض الذي يحوم حول مستقبل الملف القانوني يؤكد الصحفيون للمرصد بأنهم في دائرة الاستهداف نتيجة استمرار حكم الإعدام.

"كل ما يصدر عن محاكم الحوثيين ليست احكاما وانما عبارة عن فتاوى دينية وأوامر بالقتل مطلقة التنفيذ" يقول الصحفي عبد الخالق عمران.

عبد الخالق أحمد عمران

المصدر: مرصد الحريات الإعلامية اليمن

ويضيف عمران "يأتي استمرار جماعة الحوثي في ملاحقتنا وتهديدنا بالقتل والتصفية انتقاماً منا ومحاولة لإرهابنا واسكاتنا على خلفية الدور الكبير والجهد الإعلامي والحقوقي الذي قمنا به بعد الافراج عنا في 16 ابريل 2023 حيث قمنا بفضح جرائم وانتهاكات ميليشيا الحوثي بحق الصحفيين والصحافة."

بالإضافة الى ظهورهم الإعلامي المستمر للتحدث عن تجربتهم المريرة في سجون الحوثيين أرسل الصحفيون الأربعة رسالة الى المبعوث الأممي لليمن في شهر يونيو الماضي مطالبةً إياه بإدانة ومحاسبة عبد القادر المرتضى، الذي يترأس وفد الحوثيين في مفاوضات الأسرى، لتورطه المباشر في تعذيبهم.

يشبّه الصحفي أكرم الوليدي استمرار حكم الإعدام ضده "بالظلّ الثقيل الذي لا يفارقني، يحمل معه عبء الترقب والخوف. من الناحية الأمنية، أعيش في حالة دائمة من الحذر والقلق، مترقباً خطواتي وكأنني أتحرك في حقل ألغام. أما نفسياً، فإنها ليست مجرد محاكمة عادية، بل هي حرب نفسية تُستنزف فيها قواي، تُثقِل بها روحي بالألم والتوتر، حيث أجد نفسي محاصراً بين جدران من الشكوك والمخاوف التي لا تهدأ."

أكرم صالح الوليدي

المصدر: مرصد الحريات الإعلامية اليمن

وثّق مرصد الحريات الإعلامية مقتل 54 صحفيا خلال الحرب الدائرة في اليمن بمن فيهم عدة صحفيين قُتلوا في عمليات اغتيال يُعتقد أن الحوثيين يقفون وراءها. على سبيل المثال الصحفية رشا الحرازي التي قُتلت مع جنينها في نوفمبر 2021 في مدينة عدن بعد تفجير سيارتها بعبوة ناسفة وأُصيب زوجها الصحفي محمود العتمي بنفس الحادثة. وأوضح العتمي أن الحوثيين استهدفوه بسبب تغطيته الصحفية عن قمعهم المدنيين، مضيفاً أنه علم قبل وقوع التفجير بان مسلحين حوثيين يجمعون معلومات عن مكان اقامته وتحركاته ونوع سيارته.

اخلال باتفاقات تحت الرعاية الأممية

كشف المصدر اونلاين بداية الشهر الماضي عن اصدار أحكام اعدام ضد 12 من المحتجزين السابقين لدى الحوثيين الذين تم الافراج عنهم في صفقات تبادل برعاية الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بالإضافة الى استمرار محاكمة الصحفيين الأربعة. وكتب المصدر ان هذه الخطوة "من شأنها إضعاف الثقة في عمليات الوساطة وعرقلة دور الأمم المتحدة ومبعوثها في محاولة حلحلة ملف المحتجزين شديد التعقيد."

يقول الصحفي عبد الخالق عمران لمرصد الحريات الإعلامية "استمرار ما يسمى المحاكمة ضدي اخلالا باتفاقية تبادل الأسرى والمختطفين التي رعها المبعوث الأممي لليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر في 16 / 4 / 2024." ويطالب عمران "بحماية دولية من فتاوى القتل الحوثية ضدنا كصحفيين فلدى جماعة الحوثي توجه عقائدي ديني عنيف تجاه الصحفيين حيث تصنفهم عدوها الأول والخلاص منهم جهاد مقدس."

تواصل ميثاق العدالة لليمن الذي يضم مرصد الحريات الإعلامية مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتقديم تعليقاته بشأن إصدار سلطات الأمر الواقع أحكام الإعدام ضد الأفراد المشمولين في صفقات تبادل الأسرى التي ترعاها الأمم المتحدة؛ ومع ذلك، حتى تاريخ نشر التقرير، لم يتم تلقي أي رد.

كذلك عبّر الصحفيان الآخران اللذان صرحا للمرصد عن أملهما في أن يقف المجتمع الدولي معهما في مواجهة حكم الإعدام.

"تجربتي الشخصية تظهر أن هناك حاجة ملحة لحماية حقوق الإنسان وحرية الصحافة في اليمن،" يقول الصحفي توفيق المنصوري. ويضيف "آمل أن يدرك المجتمع الدولي أن ما أواجهه هو جزء من حملة أوسع لإسكات الأصوات الحرة في البلاد، وأتمنى أن يتخذ خطوات حاسمة لدعم الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون تهديدات مماثلة وأن يعملوا على عدم إفلات المجرمين بحق الصحفيين من العقاب."

ويوجّه الصحفي أكرم الوليدي كلامه الى المجتمع الدولي قائلا "إن العدالة ليست مجرد شعار، بل هي حق يجب أن يُصان في كل زمان ومكان، ولا يجب أن يغض العالم طرفه عن الظلم أينما كان. إن قضيتي ليست مجرد قضية فردية، بل هي جزء من نضال أكبر من أجل حرية التعبير وكرامة الإنسان."

التوصيات

وبناءً عليه يطالب مرصد الحريات الإعلامية وتحالف ميثاق العدالة لليمن مكتب المبعوث الخاص لليمن، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، والمنظمات المعنية بحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان بما يلي:

الى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن:	الضغط على جماعة أنصار الله – الحوثيين من أجل إلغاء أحكام الإعدام الصادرة ضد المفرج عنهم بموجب صفقات تبادل ووقف اصدار مثل هذه الأحكام مستقبلاً بما فيها من اجحاف في حق المفرج عنهم وإضعاف الثقة في دور الوسطاء.
الى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اليمن والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان في اليمن:	إنشاء آلية مراقبة لتقديم تقارير منتظمة عن حالة الأفراد المفرج عنهم بموجب اتفاقيات تبادل الأسرى وهذا من شأنه ضمان المساءلة والشفافية فيما يتعلق بسلامتهم وأي تهديدات مستمرة في حقهم.
الى المنظمات المحلية والدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان:	تنفيذ توصيات خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وتوفير المساعدة القانونية والإنسانية للصحفيين المفرج عنهم والمتضررين من أحكام الإعدام المستمرة.

خلفية عن القضية

في الـ 9 من يونيو 2015، تم اعتقال تسعة صحفيين بطريقة تعسفية وغير قانونية، من قبل مسلحين حوثيين وإخفاؤهم قسرًا، لفترات مختلفة تعرضوا لأصناف العذاب النفسي والجسدي، ومنعت عنهم الزيارات، ولم يسمح لأطباء مستقلين من زيارة المعتقلين. بحسب شهادات الصحفيين لمرصد الحريات الإعلامية المنشورة في تقرير مصوّر بعنوان "زنازين الموت البطيء" كانت ظروف الاعتقال سيئة للغاية تضمنت الحبس الانفرادي لفترات طويلة في غرفة ضيقة وعديمة التهوية تسمّى "الضغاطة" والضرب بالعصي والتعرض للصعق الكهربائي والخنق والتهديدات بالتصفية.

بالإضافة الى ذلك مُنع المحامون من حضور الجلسات والترافع عن الصحفيين أثناء الاستجواب. وحاكمت السلطات الحوثية الصحفيين بتهم التجسس ونشر أنباء كاذبة في محاكمة افتقرت الى لأبسط معايير المحاكمة العادلة حسب توثيق جهات حقوقية عديدة بينها مرصد الحريات الإعلامية ومنظمة العفو الدولية.

حتى أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء في أبريل 2020 (وهي مختصة بقضايا أمن الدولة والإرهاب لا بقضايا الصحافة والمطبوعات) حكمًا بإعدام أربعة من الصحفيين التسعة، وهم عبد الخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري، على خلفية عملهم الصحفي، وإدانة الصحفيين الخمسة الآخرين وهم، هشام طرموم، وهشام اليوسفي، وهيثم الشهاب، وعصام بلغيث، وحسن عنّاب، بالتهم الموجهة لهم، والاكتفاء بالمدة التي قضوها في السجن.

وبعد عام من اصدار حكم الإعدام، وحملات المناصرة المكثفة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية قبل الحوثيين الإفراج عن الصحفيين الأربعة ضمن صفقة تبادل بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا وجماعة الحوثيين برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إلا أن الحوثيين عادوا محاكمة الصحفيين وهو ما يعتبر ضربة قاسية للعدالة وتتناقض مع الجهود الدولية المبذولة لتعزيز حرية التعبير وحقوق الإنسان في اليمن.

مهنة في غاية الخطورة

يحتل اليمن المرتبة 154 من بين 180 دولة في حرية الصحافة للعام 2024 بحسب منظمة مراسلون بلا حدود حيث يتعرّض الصحفيون الى جملة من الانتهاكات من قبل جميع أطراف الصراع.

ووثّق مرصد الحريات الإعلامية 2,515 انتهاكًا ضد الصحفيين بين عامي 2015 و2023 من قبل جميع أطراف الصراع في اليمن، من بينها 54 حالة قتل ضد صحفيين/ات، و484 حالة اعتقال، 157 انتهاكًا مورس ضد مؤسسات إعلامية. بالإضافة الى توقف 165 وسيلة إعلامية من أصل 365، كان أيضاً للأزمة الاقتصادية دورًا في عدم قدرة الكثير من وسائل الإعلام على الاستمرار والديمومة أو نقل مقراتها إلى أماكن أكثر أمانا، حسب دراسة "تقييمية للإذاعات اليمنية.. واقعها وتأثيرها على المجتمع" لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.

وتشير الإحصائيات التي عمل عليها فريق المرصد خلال السنوات الماضية أن جماعة الحوثي تتصدر قائمة الانتهاكات ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية منذ العام 2015 وتمت هذه الانتهاكات بطريقة ممنهجة بدأت بالسيطرة على وسائل الإعلام الحكومية تلاها اغلاق ومصادرة وسائل الاعلام المستقلة والحزبية التي لا تتبع الجماعة. وزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي ظهر في العام 2019 عبر خطاب متلفز وهو يحرّض ضد الصحفيين بشكل مباشر حيث يتوعد الصحفيين ويعتبرهم أكثر خطراً من المقاتل الذي يحمل السلاح.

وشدّد بيان مشترك لأربعين منظمة حقوقية معنية بحريات الرأي والتعبير بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة عام 2024 على ان أغلب الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن لا يلقى مرتكبوها العقاب بسبب الدور المحدود للمجتمع الدولي الذي يغلب تعامله السياسي في الملف اليمني على الجوانب الأخرى. الى جانب غياب الإرادة السياسية المحلية وضعف السلطة القضائية في اليمن، وغياب الإجراءات الفاعلة تجاه مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم على أفعالهم.

حول البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع (YHRFL+)

يهدف البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في النزاع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة الانتهاكات لحقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيدين المحلي والدولي.

للتواصل

Info@justice4yemenpact.org